مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

التحالف البحري للبحر الأحمر وخليج عدن

قراءة في التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات في البحر الأحمر وخليج عدن

اللواء البحري الركن (م)/ عبدالله بن جابر الزايدي

مستشار أول دراسات دفاعية وأمنية

مركز الخليج للأبحاث

أغسطس ٢٠٢٦

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

25 Gulf Research Center Knowledge for All

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

المقدمة.

يمثل البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن امتدادًا جغرافيا ووظيفيا واحدا يصل المحيط الهندي بالبحر المتوسط، وترتبط سلامته باستمرار تدفقات التجارة والطاقة وسلاسل الإمداد الدولية. وقد كشفت أزمة البحر الأحمر أن التأثير في هذه الوظائف لا يتطلب إغلاق باب المندب؛ إذ يكفي استمرار تهديد الملاحة لرفع المخاطر، وزيادة تكاليف التأمين والنقل، ودفع السفن إلى استخدام طرق أطول وأكثر كلفة. وانخفض متوسط تدفقات النفط عبر باب المندب من نحو ٨,٧ ملايين برميل يوميا عام ٢٠٢٣ إلى قرابة ٤,٤ ملايين برميل يوميًا عام ٢٠٢٥، كما تراجع عدد السفن العابرة لقناة السويس من ٢٦,٤٣٤ سفينة نقلت نحو ١,٣٢٣ مليار طن من البضائع إلى ١٢,٧٥٨ سفينة نقلت قرابة ٤٦٤,٤ مليون طن بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٥.

تكشف هذه المؤشرات أن حماية الممر لم تعد تقتصر على تأمين السفن، بل أصبحت ترتبط بالمحافظة على وظائفه الاستراتيجية. وفي هذا السياق، جاء إعلان إنشاء التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات بقيادة المملكة العربية السعودية، ليشمل البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، ويربط تبادل المعلومات والتخطيط والتمارين وبناء القدرات بإمكان تنفيذ عمليات بحرية مشتركة. وأكد البيان طبيعته الدفاعية، وعدم استهدافه دولة أو تحالفا أو منظمة، والتزامه بالقانون الدولي وسيادة الدول وحرية الملاحة.

وتتمثل القيمة الاستراتيجية للتحالف في معالجة الفجوة بين تطور التهديدات وحدود فاعلية البنية الأمنية القائمة، رغم تعدد الأطر والقوات والعمليات العاملة في المنطقة. ومن ثم، ستتحدد قيمته بقدرته على تحويل المصالح المشتركة إلى قدرة دفاعية إقليمية منسقة، لا بإضافة قيادة جديدة إلى مشهد متعدد الأطر.

أولًا. السياق الاستراتيجي لتشكيل التحالف.

جاء الإعلان عن التحالف في سياق تلاقت فيه ثلاثة تحولات أعادت تشكيل أمن البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن: اتساع الأثر الاستراتيجي للهجمات على الملاحة، وتطور التهديد نحو وسائل متعددة المجالات، وتصاعد مكانة الممر في الاستراتيجيات الأمنية للقوى الكبرى.

1. الأثر الاستراتيجي لاستهداف الملاحة.

أثبتت أزمة البحر الأحمر أن استهداف عدد محدود من السفن يمكن أن ينتج أثرًا يتجاوز الخسائر المباشرة للهجمات. فقد رفع استمرار احتمالات الاستهداف مستوى المخاطر وكلفة التأمين، وخلق حالة من عدم اليقين بشأن سلامة العبور، ودفع عددًا من شركات الشحن إلى تحويل مسارات سفنها نحو رأس الرجاء الصالح، رغم بقاء باب المندب مفتوحًا من الناحية الملاحية. وبذلك أصبح استهداف السفن وسيلة للتأثير في وظيفة الممر؛ إذ يمتد أثره إلى تقليص الثقة في انتظام الملاحة ورفع كلفة استخدام الطريق وخفض تدفقات التجارة والطاقة. وعليه، أصبحت فاعلية الترتيبات الأمنية مرتبطة بقدرتها على خفض المخاطر واستعادة الثقة والمحافظة على انتظام الحركة التجارية، وليس بمنع الهجمات أو اعتراضها فقط.

> **يمثل البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن امتدادًا جغرافيًا ووظيفيًا يصل المحيط الهندي بالبحر المتوسط وترتبط سلامته باستمرار تدفقات التجارة والطاقة وسلاسل الإمداد الدولية**

2. تحول طبيعة التهديد ومتطلبات مواجهته.

ارتبطت التهديدات التقليدية في البحر الأحمر وخليج عدن بالقرصنة والسطو المسلح والتهريب، واعتمدت غالبًا على الاقتراب المباشر من السفن واستخدام وسائل محدودة المدى والتأثير. غير أن التطور التقني أتاح للجهات المسلحة امتلاك صواريخ وطائرات وزوارق غير مأهولة منخفضة الكلفة وبعيدة المدى، يمكن إطلاقها من البر أو تشغيلها من مسافات بعيدة، واستخدامها في هجمات متزامنة يصعب اكتشافها واعتراضها بالكامل.

وأدى ذلك إلى تهديد مركب تتداخل فيه المجالات البحرية والجوية والبرية والإلكترونية، ويمكنه التأثير في الملاحة من دون امتلاك قوة بحرية تقليدية أو السيطرة على الممر. وأصبحت مواجهته تتطلب تكامل الاستطلاع والاستخبارات والإنذار المبكر والدفاع الجوي والبحري والاتصالات، وربط وسائل الكشف بوسائل الاعتراض ضمن قيادة مشتركة سريعة الاستجابة.

3. تصاعد مكانة البحر الأحمر وخليج عدن في الاستراتيجيات الأمنية للقوى الكبرى.

تزامن تطور التهديدات مع تصاعد مكانة البحر الأحمر وخليج عدن في الاستراتيجيات الأمنية للقوى الكبرى، التي باتت تنظر إلى حرية الملاحة واستقرار طرق التجارة والطاقة بوصفهما جزءًا من مصالحها الحيوية وامتدادًا لأمنها الوطني. فقد أدرجت استراتيجية الأمن القومي الأمريكية[1] لعام ٢٠٢٥ بقاء البحر الأحمر صالحًا للملاحة ضمن المصالح الأمريكية الأساسية في الشرق الأوسط. ويتسق ذلك مع التوجهات الأوروبية، إذ تعد إيطاليا «المتوسط الموسع»[2] والذي يشمل البحر الأحمر والقرن الأفريقي، مجالًا ذا أولوية لمصالحها وأمنها الوطني. بينما أبرزت المراجعة الاستراتيجية الفرنسية لعام ٢٠٢٥[3] حماية الطرق والبنى الاستراتيجية في البحر الأحمر، وربطت الاستراتيجية الألمانية للأمن المتكامل أمن الدولة بمرونة الاقتصاد وسلاسل الإمداد وطرق التجارة الدولية.

ويفسر تلاقي هذه التحولات توقيت إنشاء التحالف. فقد أصبح تهديد الملاحة ممتد الأثر ومتعدد المجالات، فيما ازدادت أهمية الممر للقوى الكبرى واتجهت هذه القوى في الوقت نفسه نحو توسيع تقاسم المسؤولية مع الشركاء. ومن ثم، برزت الحاجة إلى إطار دفاعي إقليمي مؤسسي قادر على حماية المصالح المشتركة، وربط القدرات المتاحة، وإدارة الشراكات الدولية من موقع إقليمي أكثر تأثيرًا.

> **أتاح التطور التقني للجهات المسلحة امتلاك صواريخ وطائرات وزوارق غير مأهولة منخفضة الكلفة وبعيدة المدى**

1 https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2025/12/2025-National-Security-Strategy.pdf?utm_source

2 https://www.difesa.it/assets/allegati/27703/chief_of_defence_strategic_concept_2022_.pdf

3 https://www.sgdsn.gouv.fr/files/files/Publications/20250713_NP_SGDSN_RNS2025_EN_0.pdf?utm_source

ثانياً. بنية الأمن البحري وحدود فاعليتها.

لا يعكس إنشاء التحالف غيابًا في بنية الأمن البحري للبحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، بقدر ما يعكس محدودية الترابط بين مستوياتها السياسية والقانونية والدفاعية. فقد وفر مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن إطارًا سياسيًا للتنسيق بين الدول الساحلية، بينما أرست مدونة جيبوتي وتعديل جدة أساسًا قانونيًا وتعاونيًا لمواجهة القرصنة والجريمة المنظمة والإرهاب والأنشطة البحرية غير المشروعة. وأسهمت هذه الأطر في تطوير التعاون، لكنها لم تُنشئ مستوى دفاعيًا إقليميًا يربط التوجيه السياسي والتعاون القانوني بالتخطيط المشترك واستخدام القدرات.

وفي الجانب البحري، تتوزع المسؤوليات بين مجموعات واجب وعمليات ذات اختصاصات محددة؛ إذ تتولى مجموعة الواجب المشتركة ١٥٣ مهام الأمن البحري في البحر الأحمر وباب المندب وغرب خليج عدن، فيما تركز المجموعة ١٥١ وعملية أتالانتا على مكافحة القرصنة في خليج عدن والمياه المقابلة للصومال. وفي المقابل، تضطلع عمليتا حارس الازدهار وأسبيدس بحماية الملاحة والسفن من الهجمات في جنوب البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن.

وقد أظهرت الأزمة أن اتساع الحضور وتعدد الاختصاصات لا ينتجان تلقائيًا استجابة استراتيجية متكاملة؛ إذ ظلت الجهود موزعة بين قيادات وتفويضات وآليات قرار مختلفة، مع محدودية في ربط المعلومات والتقدير المشترك والتخطيط واستخدام القدرات. كما أن اعتماد العمليات القائمة على مساهمات وطنية وتفويضات منفصلة يؤثر في استمرارية الحضور وسرعة توفير القوات والقدرات عند اتساع التهديد أو انتقاله بين البحر والجو والبر.

ومن ثم، تتمثل الفجوة الأساسية في غياب مستوى دفاعي إقليمي دائم يحول تعدد الأطر من توزيع متوازٍ للمهام إلى منظومة مترابطة للاستجابة. وعلى هذا الأساس، لا تنبع الحاجة إلى التحالف من إضافة انتشار بحري آخر أو إحلاله محل الأطر القائمة، بل من قدرته على الربط بينها وتوحيد تبادل المعلومات والتخطيط وتعزيز استدامة الاستجابة. أما تحوله إلى قيادة موازية بمهام متداخلة، فسيضيف إطارًا جديدًا من دون معالجة حدود فاعلية البنية الحالية.

ثالثاً. التحالف وإعادة تشكيل المسؤولية الأمنية الإقليمية.

يمثل إنشاء التحالف تحولًا في بنية المسؤولية الأمنية في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، من الاعتماد على أطر دولية ذات مهام وتفويضات متباينة إلى بناء قدرة إقليمية تشارك من خلالها الدول المعنية في حماية الممر والمحافظة على وظائفه الاستراتيجية. ولا تكمن دلالته في إضافة انتشار بحري جديد، بل في نقل الدول المرتبطة بالممر من موقع المستفيد من الحماية إلى موقع الشريك في توفيرها وتوجيهها واستدامتها.

وتمنح الطبيعة الدفاعية المعلنة التحالف قاعدة سياسية أوسع. لأنها تجعل المشاركة مرتبطة بحماية حرية الملاحة والتجارة وإمدادات الطاقة ومواجهة

> **اعتماد العمليات القائمة على مساهمات وطنية وتفويضات منفصلة يؤثر في استمرارية الحضور وسرعة توفير القوات والقدرات عند اتساع التهديد أو انتقاله بين البحر والجو والبر**

التهديدات المشتركة، لا بمواجهة طرف محدد. ويقوم منطق العضوية على الجمع بين الموقع والمصلحة والقدرة. فالدول الساحلية تمنحه الارتكاز الإقليمي، والدول التي ترتبط مصالحها الحيوية باستقرار الملاحة توسع قاعدة المشاركة، بينما توفر الدول المالكة للقدرات البحرية والاستخباراتية عناصر الفاعلية والتنفيذ.

كما تعكس قيادة المملكة انتقالها من المشاركة في ترتيبات الأمن البحري إلى الإسهام في تشكيل بنيتها وتحديد اتجاهها. ويعزز ذلك مكانتها بوصفها قوة إقليمية قادرة على جمع المصالح المتباينة ضمن إطار مؤسسي، لكنه يرتب عليها مسؤولية ضمان تكامل التحالف مع الأطر القائمة، والمحافظة على طبيعته الدفاعية، وتحويل التوافق السياسي إلى قدرة قابلة للاستمرار.

وتبقى المعضلة الاستراتيجية في ضبط العلاقة بين سيادة الدول ومتطلبات فاعلية العمل المشترك. فاحتفاظ كل دولة بقرار مشاركتها يحفظ استقلال قرارها الوطني، لكنه قد يحد من سرعة الاستجابة واستدامة توفير القوات والقدرات. ومن ثم، ستتحدد فاعلية التحالف بقدرته على بناء ترتيبات مسبقة لتوزيع الأدوار وتوفير القدرات واتخاذ القرار.

رابعاً. الانعكاسات الاستراتيجية للتحالف.

يحمل إنشاء التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات انعكاسات استراتيجية تتجاوز تعزيز حماية الملاحة، وتمتد إلى إعادة تشكيل البيئة الأمنية في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن. فمن المتوقع أن يسهم في رفع مستوى التكامل بين الأطر الأمنية القائمة، وتعزيز فاعلية الاستجابة للتهديدات البحرية، وترسيخ مفهوم المسؤولية الجماعية في حماية أحد أهم الممرات البحرية في العالم، مع المحافظة على طبيعته الدفاعية والتزامه بالقانون الدولي.

كما يُنتظر أن يسهم التحالف في إعادة تشكيل بيئة الردع، من خلال رفع كلفة استهداف الملاحة وتقليص قدرة مصادر التهديد على استغلال التباين بين مناطق المسؤولية والقيادات المختلفة. وعندئذٍ، لن يُنظر إلى استهداف السفن أو تعطيل حركة العبور بوصفه حوادث منفصلة، بل باعتبارها أعمالًا تستهدف وظيفة استراتيجية تتولى منظومة متعددة الجنسيات حمايتها، وهو ما يعزز استقرار الملاحة ويحد من توظيف الممرات البحرية أداةً للضغط السياسي أو الاقتصادي.

وفي الوقت ذاته، يعزز التحالف حضور الدول الإقليمية في إدارة أمن البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، من خلال توسيع دورها في التخطيط والتنسيق والعمل الدفاعي المشترك، مع استمرار التكامل مع الشركاء الدوليين. ومن شأن هذا التحول أن يرسخ توازنًا أكبر بين الدور الإقليمي والدعم الدولي، ويمنح المملكة، بصفتها الدولة المؤسسة وقائدة التحالف، دورًا محوريًا في تطوير منظومة الأمن البحري الإقليمي وتوجيه مساراتها المستقبلية.

وعليه، لن تُقاس الأهمية الاستراتيجية للتحالف بعدد الدول المشاركة أو حجم القدرات التي يضمها، وإنما بقدرته على إحداث تحول مستدام في البيئة الأمنية

> **لن تُقاس الأهمية الاستراتيجية للتحالف بعدد الدول المشاركة أو حجم القدرات التي يضمها وإنما بقدرته على إحداث تحول مستدام في البيئة الأمنية للممر وتحويل التعاون الدفاعي من استجابات مرحلية إلى إطار مؤسسي طويل الأمد**

للممر، وتعزيز استقرار الملاحة، ورفع مستوى الردع، وتحويل التعاون الدفاعي من استجابات مرحلية إلى إطار مؤسسي طويل الأمد.

خامساً. متطلبات الفاعلية ومسارات تطور التحالف.

تتوقف القيمة الاستراتيجية للتحالف على قدرته على التحول من إطار يجمع الإرادة السياسية إلى مؤسسة دفاعية قادرة على حماية الملاحة والمحافظة على وظائف الممر. ويتطلب ذلك تحديد الوظيفة التي سيضيفها إلى البنية القائمة، وإدارة علاقته بالقوى الدولية الحاضرة، وربط مستوى الطموح بتوافر القدرات واستدامة الالتزام.

1. موقع الصين من التحالف.

يمثل غياب الصين عن التأسيس الأولي متغيرًا استراتيجيًا بالنظر إلى ارتباط تجارتها بأمن البحر الأحمر وباب المندب، ووجودها العسكري في جيبوتي، وخبرتها في مهام المرافقة بخليج عدن. ولا يعبر هذا الغياب بالضرورة عن موقف معارض، لكنه يفرض إدارة العلاقة معها بما يمنع قيام مسارين منفصلين داخل المجال نفسه أو تحول أمن الممر إلى ساحة للتنافس بين القوى الكبرى.

وتقتضي المصلحة المشتركة إنشاء قنوات للتنسيق ومنع التعارض وتبادل المعلومات المرتبطة بسلامة الملاحة، مع إمكان تطوير صيغ للشراكة الوظيفية أو المشاركة بصفة مراقب، من دون اشتراط العضوية الكاملة. ويتيح ذلك الاستفادة من القدرات الصينية مع المحافظة على القيادة الإقليمية للتحالف وطبيعته الدفاعية واستقلال قراره.

2. مرتكزات الفاعلية الاستراتيجية.

ترتكز الفاعلية على وضوح وظيفة التحالف ومنطقة مسؤوليته وعلاقته بالعمليات القائمة، بما يمنع تداخل المهام والتفويضات ويوجه القدرات نحو الأولويات المشتركة. كما تعتمد على ربط المعلومات بالتقدير المشترك، ثم ربط التقدير بالقرار وتخصيص القدرات.

ولا ينتج وجود مراكز للقيادة أو تبادل المعلومات أثرًا دفاعيًا ما لم تدعمه ترتيبات مسبقة لتوفير القوات والقدرات، وتوزيع الأدوار، واستمرارية المراقبة، وسرعة الاستجابة. وتزداد أهمية ذلك مع احتفاظ كل دولة بقرار مشاركتها؛ إذ يتطلب احترام السيادة الوطنية تفاهمات واضحة تمنع تفاوت الالتزام أو تأخر توفير القدرات.

3. مسارات تطور التحالف.

يُرجح أن يتدرج التحالف عبر ثلاثة مستويات مترابطة يبدأ بتوحيد تبادل المعلومات والتدريب وبناء القدرات، إلى تنفيذ مهام دفاعية مشتركة محددة، ثم إلى قيادة إقليمية دائمة قادرة على التخطيط وإدارة الاستجابة وتوفير القوات والقدرات اللازمة. ويمنح هذا التدرج الدول المشاركة فرصة لبناء الثقة وتوحيد الإجراءات قبل الانتقال إلى مستويات أعلى من الالتزام.

يمثل غياب الصين عن التأسيس الأولي متغيرًا استراتيجيًا بالنظر إلى ارتباط تجارتها بأمن البحر الأحمر وباب المندب، ووجودها العسكري في جيبوتي، وخبرتها في مهام المرافقة بخليج عدن

التصور الاستراتيجي الأولي.

يشير التصور الأولي إلى أن القيمة الحقيقية للتحالف ستتحدد بقدرته على سد فجوة التكامل داخل بنية الأمن البحري القائمة، لا بعدد الدول المنضمة أو حجم هيكله التنظيمي. كما ستعتمد مكانته على وضوح وظيفته، واستدامة التزام الدول المشاركة، ونجاحه في ربط المعلومات بالقرار والتنفيذ، والتكامل مع العمليات الدولية مع المحافظة على قيادته الإقليمية واستقلال توجهه.

وبناءً على ذلك، يقف التحالف أمام مسارين: أن يتحول إلى ركيزة دفاعية إقليمية تسهم في حماية الملاحة وتقييد قدرة مصادر التهديد على استغلال الفجوات القائمة، أو أن يبقى إطارًا للتنسيق وبناء القدرات محدود الأثر. وسيحسم المسار الذي سيتخذه مدى نجاحه في تحويل الإرادة المشتركة إلى قدرة دفاعية قابلة للعمل والاستمرار.

الخلاصة.

يمثل إنشاء التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات خطوة استراتيجية نحو تعزيز الدور الإقليمي في حماية البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، في وقت أصبحت فيه التهديدات أكثر قدرة على التأثير في انتظام التجارة وإمدادات الطاقة وسلاسل الإمداد. ولا تنبع أهميته من إضافة وجود بحري جديد، بل من إمكان تحويل المصالح المشتركة إلى قدرة دفاعية إقليمية أكثر تكاملًا واستدامة.

وتمنح قيادة المملكة للتحالف بعدًا يتجاوز إدارة أنشطته، بما يعكس موقعها الجيوسياسي ودورها في تشكيل بيئة الأمن البحري. وستظل القيمة الفعلية للتحالف مرتبطة بوضوح وظيفته، وتكامل دوره مع الأطر القائمة، واستمرار التزام الدول المشاركة، وقدرته على تحويل المعلومات والقرار والقدرات إلى استجابة مشتركة مؤثرة.

يقف التحالف أمام مسارين: أن يتحول إلى ركيزة دفاعية إقليمية تسهم في حماية الملاحة وتقييد قدرة مصادر التهديد على استغلال الفجوات القائمة، أو أن يبقى إطارًا للتنسيق وبناء القدرات محدود الأثر

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64